كلّنا يشملنا الخجل

عبد الحكيم حيدر

من الحاكم حتى عربجي «الكارو»، ومن عصافير النيل حتى أفيال حديقة الحيوان بالجيزة، حتى غزالات الوديان في جزيرة العرب مروراً بالصحراء الكبرى حتى المحيط الأطلسي، ومن صندوق نذور السيد البدوي حتى تلك الأسلحة المخزّنة في أقبية الكتائب العسكرية في بلداننا العربية كافّة، ومن محل الكشري حتى أهرامات الجيزة، ومن دكتور الجامعة حتى «كمسري» النقل العام، كلنا يشملنا الخجل.

الدبلوماسية تتكلّم بألف لسان، والحقّ له ذلك اللسان الوحيد. الدبلوماسية لها غرفها، والحق ليس له سوى السيف ودم صاحب السيف. الشعوب نامت طويلاً على نفس وسائد حكّامها، إلا القليل، الكلب يعرف رائحة طعام صاحبه، وحتى كلابنا نامت حينما شبعت وانتشرت الروائح في المطابخ؛ «إسرائيل» تعرف ذلك جيّداً، وتدرس ذلك جيّداً، وتطرق حديدنا وهو ساخن وليّن، وتشكّلنا، في أوقات ضعفنا، كيف تريد. الأغاني في الأوطان كثيرة، خاصّة تحت أصابع عمر خيرت الليّنة فوق البيانو، و«إسرائيل» تساعدنا على استمرار ذلك الغناء بكلّ وسيلة حتى في ملاعب كرة القدم ومسلسلات رمضان العامرة بالعباءات الحريرية والسيوف ورائحة البخور المجلوب من جوار مسجد السيّد البدوي، كلّنا نخجل ونذهب إلى العمل بخجلنا، كي لا نترك عفونة المطابخ كما كانت في الليل، رغم أن جثثنا تتعفّن هناك وتأكلها الكلاب في الليل، وأيضاً لا نخجل، ونقيم مهرجان الجونة، كلّنا لا يخجل، ويبدّل إبراهيم عيسى ألوان حمّالاته كلّ يوم على الهواء مباشرة بالقرب من التكييف، بعد أن يوازن ما بين بنود الأجندة، ويشتري أولاد الفقراء في إمبابة الكلاب الدنماركية والبيتزا، ويزرع الورد أيضاً، وتصدر الضفادع من طمي الدلتا إلى فرنسا، ويسير شباب بيّاعي الخردة والكرتون والبلاستيك وراء مكاسب ابن العرجاني وابن حفتر، حتى وإن قلّ سعر الحديد في السوق، واضح أن هناك نقصاً في العملة، أو أن الحديد لم تعد له أي مكاسب في السوق. كلّنا في دوامة خجل من يكسب ومن يخسر ومن لم تمر عليه الخسارة ولم ير الكسب إلا في حلمه، الأحزاب تحاول أن تقسّم الكعكة، إذ لا كعكة موجودة أصلاً، وصارت أبواب الأحزاب التقدّمية واجهةً لبوتيكات حقيقية، والكتّاب في كهوفهم، وأصحاب النظريات ذهبوا إلى جبل الأولمب وأفران الكنافة تستعدّ من الآن لرمضان، ومحمّد منير هناك يتساند إلى كرسي كي يغنّي غناءً موجوعاً للوطن، ولا مانع أن يكون مع أغنياته رقصة من على الكرسي لنعناع الجنينة، والطفل هناك يشتري بمصروفه شطيرةً ويتعلّق بمؤخرة «تيوتا»، ويبكي كي يشتري الباقة من معاش أمّه القليل، والحكومة، خلف الباقات، تعدّد مكاسبها مع رجال الأعمال، ولا مانع من كتابة «بوست» من ساويرس يهزّ به أهداب الشعب أيضاً، لزوم نباهة المال ووطنيته، ومحمّد منير هناك بجوار الكرسي، كلّنا يشملنا الخجل في غزّة ولبنان، حتى آخر حدود إيران. ماكينات القطن تعمل في همّة أمام المنجدين لنفش القطن قبل التنجيد، قبيل الشتاء كما العادة، والإوزّ الأخضر يظهر بمرحه خلف العيدان الجريد في الأقفاص، الشتاء طيّب، وقد يكون الضعف طيّباً.

كلّنا يشملنا الخجل، ابتداءً من ذلك الحاكم الذي يدفع في كلّ عام المليارات ثمناً للطائرت، ثمّ يخزّنها في البلاليص، على رأي المرحوم عبد الحكيم قاسم في جيل الستينيّات، وتخزين كتاباتهم في البلاليص مع المش مع قصصهم القصيرة والطويلة.

كلّنا يشملنا الخجل، فما زال جيل الستينيّات من القرن الماضي يتصدّر أدبيات اليوم، ابتداءً من مصطفي الفقي، حتى بلاليص المش، حتى الصحف الورقية التي تباع لأصحاب محلات الطعمية، بعد ما صار ثمن «الساندوتش» يوازي ثمن الاشتراك السنوي في القطار في نهاية أيّام السادات الذي تصالح مع «إسرائيل»، هل نبتت «إسرائيل» من سماد أيدينا؟

الخجل يشملنا جميعاً، ابتداءً من ذلك الطفل الذي تعلّق بكيس «الشبسي» صباحاً، حتى سائق «الكارو»، الذي يقف أمام شواني الأسمنت كي يحصل على «نقلة»، ويشرب أمام بيت الزبون الشاي، أو ذلك العسكري الذي يجري وراء المُفرَج عنه من سراي النيابة كي يأخذ منه «حلاوة خروجه»، حتى أستاذ الجامعة الذي ذبح العجلَين أمام باب الجامعة لأنه صار رئيساً للجامعة، فجعلني أعيد قراءة طه حسين مرّة أخرى، وخاصّة علاقته بالملك فؤاد، وجعلني أيضاً أضحك على تكريم مهرجان الجونة للممثّل محمود حميدة، بعد ما نظر شزراً لأخت الممثلة إلهام شاهين وهي تصعد إلى جبل الأولمب محمّلة بالذهب.

هل تفكّر إسرائيل بإزاحة الأسد نهائياً؟

غازي دحمان

تطرح التصريحات المتواترة لمسؤولين إسرائيليين (حاليين وسابقين)، التي تنطوي على تهديدات باتت صريحةً للأسد ونظامه، السؤال عمّا إذا كانت إسرائيل قد بدأت بالفعل التفكير في إزاحة بشّار الأسد عن السلطة في سورية، وهذا متغيّر مُستجدّ، إذ إن إسرائيل، وفي ظروف سابقة، رفضت تغيير المعادلة في سورية، وعملت على الحفاظ على هيكلية النظام السوري بوصفها أهون الشرور، لعدم رغبتها في المخاطرة بالعبث بالوضع السوري القائم منذ عقود طويلة. برزت تصريحاتٌ لرئيس حزب يمين الدولة جدعون ساعر (انضمّ إلى حكومة بنيامين نتنياهو أخيراً، ومرشّح لتسلّم حقيبة وزارة الأمن في حال قرّر نتنياهو إقالة يوآف غالانت)، قال فيها: «على إسرائيل أن توضّح للرئيس السوري بشّار الأسد أنه إذا استمرّت سورية لتكون طريقاً لتوريد الأسلحة من إيران إلى حزب الله، وسمحت بالعدوان من أراضيها على إسرائيل، فإنه يعرّض نظامه للخطر». وذكّر بأن إسرائيل أضاعت خلال السنوات السابقة فرصة إسقاط النظام التي استغلّتها إيران وحزب الله، وخلص إلى أن إزالة الأسد من المحور الإيراني ستكون لها عواقب بعيدة المدى على أمن إسرائيل.

قبل تصريحات ساعر، كان رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان قد دعا إلى إعادة احتلال الجزء السوري من جبل الشيخ، لتلقين الأسد درساً لدعمه إيران. والمعلوم لدى الخبراء الاستراتيجيين أن هذه المنطقة التي حدّدها ليبرمان تنطوي على خطورة استراتيجية كبيرة لإشرافها على دمشق. السيطرة عليها تعني سقوط مناطق واسعة من الجولان وحوران، وحتى دمشق، مكشوفةً، بحكم الساقطة نارياً، وربّما يجادل بعضهم أن عامل الجغرافيا لم يعد ذا أهمية بالنظر للفارق التكنولوجي الساحق الذي تملكه إسرائيل في مواجهة نظام الأسد، غير أن الجغرافيا تبقى أحد أكثر العوامل أهمّية في الصراعات العسكرية، لما تمنحه من مساحاتٍ حيويةٍ للتحرّك وحرمان الخصم من أوراق مهمّة وفاعلة في الصراع، وإلّا لما أصرّت إسرائيل على إخلاء شمال غزّة، وجزء كبير من جنوب لبنان. في زمن سابق، عطّلت إسرائيل مشروع الرئيس الأميركي جورج بوش (الابن)، الذي كان يعتزم إسقاط نظام الأسد بعد اجتياح بغداد، وأرسل وزير دفاعه كولن باول، بنقاطه العشر المعروفة، تحذيراً للنظام السوري، وتركّزت في عدم جعل سورية ساحةً خلفيةً للمقاومة العراقية، أو ساحةَ إمداد لوجستي بالعناصر والسلاح، ورغم أن الأسد (بضغط إيراني) لم يلتزم بالتحذير الأميركي، إلّا أن إسرائيل رفضت المساس بنظام الأسد، لتقديرها أن فوضى مشابهةً لما حصل في العراق ستحصل في سورية، وتؤدّي إلى نشوء قوى متطرّفة تضرّ بأمن إسرائيل، وتقضي على الترتيبات التي استمرت عقوداً في تنظيم الأوضاع في جبهة الجولان. والموقف نفسه اتّخذته إسرائيل عندما اندلعت الثورة السورية، فرأت في استمرار الأسد فرصةً لإشغال سورية وإزاحتها مصدراً للخطر لعقود قادمة. السؤال الآن: ما المتغيّر الذي قد يدفع إسرائيل إلى التفكير جدّياً في إزاحة الأسد وتجاوز تحفّظاتها السابقة على هذا الأمر؟ الإجابة عن هذا السؤال تكمن في اختلاف منظور إسرائيل لأمنها القومي ومهدّداته، ومصادر الخطر عليه، إذ في السابق كانت إسرائيل تتخوّف من نشوء قوىً سنّيةٍ متطرّفة «افتراضياً» ستنحاز بطبيعة الحال للفلسطينيين، أو وصول قوىً وطنيةٍ إلى الحكم تطالب باستعادة الجولان، وتعمل على إنجاز ذلك بطرق مختلفة، من بينها العمل العسكري، تحت ضغطٍ شعبي منحاز لفلسطين ومعادٍ لإسرائيل. ثمّة معطيات كبيرة قلبت هذه الصورة، من ضمنها تغير المزاج السوري أصلاً، إذ لم تعد الحرب ضدّ إسرائيل تشغل فكر النُخَب، ولا البيئة الشعبية السورية، كما أن الوضع الذي وصلت إليه سورية سيجعلها طاردةً لأيّ تفكير في إمكانية محاربة إسرائيل، في مقابل ذلك، وجدت إسرائيل نفسها محاصرةً من مليشيات إيران.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

عن اللوثة الطائفية في سورية

راتب شعبو

تضيق مجالات النقاش العقلاني في التداول العام في سورية بسبب تفشّي مرض طائفي صنعة قطبَين متكاملَين، الأول هو الطغمة المسيطرة على الدولة السورية، والثاني هو صنوف الإسلاميين، أكان منهم من دعم هذه الطغمة أو من عاداها. تواتر مظاهر هذا التفشّي الطائفي في سورية، لا يعني أن ثمّة نزعة طائفية أصيلة لدى السوريين. على العكس، يتغنّى السوريون بأن النظر الطائفي إلى الأمور لم يكن له حضور مهمّ في السابق، وأن أحداً لم يكن يكترث كثيراً بالمنبت الطائفي لصديقه أو زميله في العمل ... إلخ، ويتفاخرون بأن وزير الأوقاف الإسلامية في سورية كان ذات يوم من أصول مسيحية. أحد الأصدقاء كتب على «فيسبوك»، فيما يبدو تمثيلاً لشكوى من سيطرة نظرة طائفية مُستجدّة، «حين كنت تلميذاً في المرحلة الابتدائية لم يكن فيها أيّ شيعي أو سني أو علوي أو درزي أو مسيحي أو ... إلخ، كان فيها تلاميذ فقط، بعضهم كانوا أبناء أغنياء، وبعضهم كانوا أبناء فقراء، وبعضهم كانوا أصدقائي».

مثل كل مكان في العالم، لم تكن سورية جنّةً خاليةً من الحساسيات الطائفية في أيّ يوم، ولكنّها لم تشهد هذا القدر من الاستبطان الطائفي الذي يقيم الأسوار ويقتل أيّ فكرة على الهُويّة. في منظور سوري واسع الحضور اليوم، يضمحلّ المعيار الوطني عند المتكلّمين في الشأن العام، فهم ينقسمون، بحسب هذا المنظور، إلى طائفيين صريحين وطائفيين مراوغين. ضارّ ومحزن هذا، ولا سيّما أنه يعكس حالَ غالبية السوريين في تداولهم العام، أقصد في تحديد مواقفهم وفي استقبال مواقف الآخرين. الحال أن غالبية السوريين انخرطوا في سياق «تحزّب» طائفي صريح أو مضمر، وذلك عندما أصبح الانتماء الطائفي للفرد عنصراً حاسماً في التعامل معه من طرف القوى القادرة على الفعل والتأثير.

حين يكون الانتماء القسري الذي لا يختاره المرء ولا يستطيع تغييره (الانتماء العرقي أو الديني أو المناطقي أو القومي ... إلخ) مصدرَ خطرٍ على الحياة وسبل العيش، يصبح من المفهوم أن يتحدّد موقف الفرد، وموقف الجماعة، بمقتضى ذلك. في مثل هذه الحالة، من المفروض التأنّي في إطلاق تقييمات نهائية على الأفراد والجماعات ووسمهم بأنهم طائفيون جرّاء سعيهم هذا ومواقفهم تلك. حين يبدو لك أنك مهدّد، بسبب انتمائك الطائفي الذي يسجنك به الآخرون ويعرّفونك به، حتى لو أردت التحرر منه، لا غرابة في أن تتخذ أو تتقبّل مواقف يمليها عليك بحثك عن الأمان، ولا غرابة أن يكون لمواقفك خلفية طائفية، هذه استجابة مفهومة، ويمكن اعتبارها غريزيةً. إنها نوع من الاستجابة لأفعال وممارسات طائفية تثير الخوف. قد يكون الخطر الذي تتخوّف منه موهوماً، لكنّ مشاعر المرء، ولا سيّما مشاعر الخوف، لا تقوم على ما يعتقده الغير، بل على ما يعتقده المرء. في مثل هذه الأمور الحيوية لا توجد حقيقة خارج حقيقة ما يقتنع به المرء أو الجماعة. لا يمكن النظر إلى شخص على أنه طائفي، حين يجد نفسه مهدّداً بسبب انتمائه الديني، ويقبل حماية طائفية، أو يلتجئ إلى من يحميه، حتى لو كان هذا يحميه على أرضية طائفية. قد نجد من يتّخذون مواقفَ يمكن اعتبارها ساميةً أو فروسيةً، كأن يرفض شخص معاد للطائفية الحمايةَ إذا كانت ذات دافع طائفي، رغم أنه مهدَّد بسبب منبته الطائفي، وربما يدفع حياته ثمناً. وقد نجد من يتّخذون مواقفَ يمكن اعتبارها عقائدية، كأن يرفض المرء المساندةَ من جهة يعاديها سياسياً. على سبيل المثال، في تسعينيّات القرن الماضي، ناقشت الأمم المتحدة فكرةَ تعيين مفوّض سامٍ لقضايا حقوق الإنسان تكون له سلطةٌ فوق سيادة الدولة «الوطنية»، وقد عبّر سجناء شيوعيون عن موقفٍ رافضٍ لهذه الفكرة، أي رافضٍ لأن يُفرج عنهمً بفعل تدخّل هذا المندوب. لكن هذه نماذج نادرة لا يصحّ البناء عليها. القانون العام أن الناس تتحرّك بحثاً عن مصالح محدّدة مثل الاعتبار وشروط الحياة، ولكن يبقى الشرط الأول الذي يبحث عنه الناس هو الأمان.

على هذا، فإن جماعةً صغيرةً تعمل

> حين يكون الانتماء القسري مصدرَ خطرٍ على الحياة وسبل العيش، يصبح من المفهوم أن يتحدّد موقف الفرد، وموقف الجماعة، بمقتضى ذلك

على تهديد أمن الناس بفعل انتماءاتهم الطائفية، سوف تنشر «مرضاً» طائفياً في المجتمع كلّه، ولا سيّما حين يخفق المجتمع في تشكيل قوة مواجهة وطنية في وجه هذه الجماعة. عندئذ سوف يبدو للمستهدفين كما لو أن هذه الجماعة تمثّل الجهة الطائفية التي تنتمي إليها. ما عانته سورية وجعلها تربة صالحةً للبذرة الطائفية، هو أن الدولة السورية واقعةٌ تحت سيطرة طغمة تستثمر في العصبية الطائفية، الأمر الذي ساهم في بروز جماعات طائفية مضادّة، ومنع نشوء قطب وطني فاعل وقادر على تفكيك المسار الطائفي الذي ابتلع المجتمع. غياب الدور الوطني للدولة السورية سمح للمجتمع السوري بهذا الانزلاق الخطير.

جماعة مغلقة تسيطر على دولةٍ وتستخدم، من بين آليات أخرى، عصبيةً طائفيةً في مجتمع متعدّد الطوائف، وتحرّض بذلك بروز عصبية طائفية مضادّة، وتحرم المجتمع بالتالي من قدرته على بلورة مرجعية وطنية تقي من الانزلاق الطائفي. هذه هي الآلية التي فكّكت الوطنية السورية. المسؤولية الأولية تقع على عاتق جماعة الحكم السوري الفاقدة للشعور بالمسؤولية الوطنية، ولكن واقع الحال أننا بتنا أمام متوالية من الأفعال والتبادل، تشبه الدائرة التي لا معنى عملياً فيها للبحث عن نقطة البداية.

السؤال المقلق اليوم هو: هل يوجد مخرج من المنزلق السوري الطائفي الراهن، بعد أن تمكّن الفيروس الطائفي من نسبة كبيرة من السوريين، ولا سيّما بعد أن عاشوا ممارساتٍ ومجازرَ طائفيةً صريحةً؟ الحال في سورية أكثر تعقيداً، ويختلف عنه في الجزائر مثلاً. هناك، وبسبب غياب التنوّع الطائفي، يبقى الإسلام السياسي، رغم الفظائع التي ارتُكِبت في مدى أكثر من عقد من الزمن في صراعه مع الجيش، تيّاراً سياسياً خاضعاً للقبول والرفض، أمّا في سورية، فإن الإسلام السياسي في وعي السوريين من غير المسلمين السنّة، هو تيّار طائفي أولاً، ولا يمكن لهم إلا أن يرفضوه، وأن يميلوا، وفق آلية نفسية تعسّفية، إلى تعميم الحذر والريبة تجاه مواطنيهم من المسلمين السنّة. والشيء نفسه ينطبق على ممارسات طغمة الحكم المسيطرة. لا يمكن تصور ما هو أسوأ من أن يرسخ في وعي جماعة معينة من الشعب، أن الدولة، التي هي الجهة العامّة الأولى، تمارس تمييزاً بحقها يصل إلى حدود المذابح. وحين تستبطن من هذه الممارسات عصبية طائفية مغايرة، كما هو الحال في سورية، يكون من الطبيعي أن يولد لدى المسلمين السنّة، حذرٌ، وريبة، تجاه مواطنيهم من غير السنّة، والعلويين منهم بصورة خاصّة على أنهم «طائفة النظام» وفق لغة شائعة. الجرائم الطائفية تصبح مرجعيةً للنظر المتبادل بين الطوائف، وكأن كلّ فرد يحمل وزر الجرائم التي ارتكبتها جماعة من طائفته بحقّ الطائفة الأخرى.

غياب الدور الوطني للدولة السورية، يعقّد الأمر أكثر، ويلزمنا بتكوين بؤر وطنية من مهتمين بالشأن العام داخل الجماعات الدينية، يتفهّمون مخاوف وحساسيات الجماعات الأخرى، بحيث تبدو كلّ بؤرة وكأنها سفير للطوائف الأخرى في طائفتها. نعتقد أن من شأن هذا أن يساهم في ترميم جروح انعدام الثقة، وهي عملية تسير يداً بيد من إعادة الاعتبار للدولة، بوصفها جهة عامّة مستقلّة عن الجماعات والعصبيات.

(كاتب سوري في باريس)

كاريكاتير

عماد حجاج

«الطوفان» إذ يصحّح أخطاء التاريخ

حلمي الأسمر

قرن مضى من عمر هذه البلاد التي نعيش فيها، كان مليئاً بالأكاذيب التي تحوّلت «حقائقَ» مُسلّماً بها، أنتجت جيلاً بعد جيل من الناس المضلَّلين التائهين، تلال من المعلومات والكتب التي روت التاريخ بالطريقة التي أرادها المستعمرون، أن تكون «عقيدة» راسخة في وعي ولاوعي الأمّة، لا بل في الضمير الجمعي للعالم كلّه، ضلالات ومرويات وسرديات عوجاء عرجاء، أريد لها أن تكون مسلّمات في المناهج المدرسية، وفي كتب التاريخ ومصطلحات الإعلام، وفي ما يقذف به الساسة والزعامات في وجوهنا صباح مساء، حتى غدت جزءاً من التكوين الجيني للعقل الجمعي العربي والغربي، ونجا من هذه الأحبولة ثلّة قليلة من الباحثين والمفكّرين والنُّخَب، الذين ضاع صوتهم وسط مهرجان من الضجيج الآخر، فلم يكد يستمع إليهم أحد، حتى غدت أي صرخة لهؤلاء بلا صدى، مهرجان الأكاذيب هذا تسلّل (أو كاد) إلى كلّ زاوية في حياتنا، وغطّى الحقيقة بطبقة سميكة من الإفك والضلال، حتى بتنا معجونين بالزيف والتيه والضياع، بعد أن تحوّلنا روبوتات تحرّكها آلة الكذب تلك، ومن الغريب أن بعضنا، بل ربّما كثيرنا، لم يزل أسيراً لها، يسير حيث تسير، إمّا عن جهل أو عن وعي وقرار، ربّما لأنه أحد الجنود المجنّدين في خدمة وعبادة هذه الآلة الإله.

من الصعب في هذا الحيّز المتاح هنا أن نتمكّن من حصر تلك الأكاذيب والمرويات الأسطورية الزائفة كلّها، وتبيان زيفها، ولكنّنا سنركّز هنا على اثنتين من الأكاذيب التي أصبحت عقيدة تتحكّم في سير حياة أمّتنا. أمّا الأولى فما يسمى «استقلال» البلاد العربية، وهي الفرية الأشدّ مضاءً في تمزيق وتقطيع أواصر الأمّة، بزعم الحفاظ على «الوطن» و«استقلاله» ونقاء «الهُويَّة الوطنية» و«تماسك الجبهة الداخلية»، وما توالد من تلك الفِرية الكُبرى من خطاب مضلّل عبثي يستهدف تحويل الخطوط التي رسمها كل من سايكس وبيكو وثناً يُعبد من دون الوحدة والاتحاد، بل غدا الحديث عن وحدة الأمّة مدعاة للسخرية والتسخيف، وشيئاً فشيئاً تحوّل الحلم الذي داعب خيال ملايين الجماهير مفردة سمجة ممجوجة تُزَمّ الشفاه حين تُذكر. في ظلّ المسلمات التي «رضعناها» مع حليب أمهاتنا، فنحن أبناء العروبة أمّة واحدة، تجمعنا اللغة والعقيدة والتاريخ المُشترَك، ولهذه المسلّمة مقتضيات، أبسطها أن تتحرّك الأمة لنصرة من يتعرّض للضيم والظلم، ولكن ما حدث طيلة الحقب الماضية أن تلك الدول العربية «المستقلّة» لم تنتصر، لا لنفسها ولا لغيرها، حينما كان هذا «الغير» في أمسّ الحاجة إليها، والحقيقة أن الصرخة الأكثر إيلاماً هنا حين تسمع امرأة مسّها الإرهاب الصهيوني في غزّة تصرخ: أين العرب؟ ولم تكن هذه الصرخة لتنطلق لو لم تتعلّم هذه المرأة أن العرب ملاذها، وأن أمّتها هي من تنتصر لها حين تكون في حاجة إليها، فلِمَ لمْ يحدث ما توقّعت؟ لِمَ تاهت هذه الصرخة فلم يكد يسمعها أحد؟ بل ربّما سمعها وسخر منها، إن لم يكن بالطبع أعان من ظلمها وحثّه على مزيد من إيذائها والتنكيل بها؟... الجواب ببساطة أن تلك الدول «المستقلّة» ليست كذلك، وأن قرارها المفترض أن يكون وطنياً لم يكن كذلك. وحتى لا نذهب بعيداً في تفسير خذلان تلك المرأة، يمكننا أن نختصر المسألة في جملة واحدة، هي أن ما قيل كلّه في كتب التاريخ عن استقلال العرب و«تحرّرهم» من الاستعمار هو محض كذب، وأن تلك الأعلام والأعياد كلّها، وتلك الرموز «الوطنية» كلّها، هي محض خدع بصرية لا رصيدَ واقعياً لها، فالبلد المستقلّ لا يمكن أن يكون قراره ليس وطنياً، أبسط ما يفعله «زعيم» وطني أن يهبّ لنجدة امرأة من بني وطنه استنجدت به، كما فعل الخليفة المعتصم حين بلغته صرخة تلك المرأة «وامعتصماه»، وأي تأويل خارج هذا السياق لا يستقيم عقلاً ومنطقاً، يعني باختصار شديد أن ما قيل عن استقلالات عربية من الاستعمار لم يكن حقيقة، وهذا هو الخطأ الأكبر الذي صحّحه «طوفان الأقصى»، فبلادنا لا تملك قرارها، ومن يقرّر فيها ليس أصحابها ونقطة، ومن يدافع عن هذا الخذلان بحجّة الحفاظ على المصالح الوطنية لهذا القطر أو ذاك من أقطار العرب يضحك على نفسه ويخدعها، أو أنه جزء من منظومة وسرديات الأكاذيب التي تروّجها آلة الإعلام العربية الرسمية.

> سيعيد «طوفان الأقصى» كتابة التاريخ من دون أخطاء، ولهذا يُطالَب برأس مفجّريه وسَحقهم، كي تبقى الشعوب تسبح في عسل الأكاذيب

(كاتب من الأردن)

عندما تحدّث بيريز عن حاجة إسرائيل إلى دولة فلسطينية

عبد الصمد بن شريف

في عام 2000 كتب رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، الحائز على جائزة نوبل للسلام شمعون بيريز، مقالاً بعنوان «إسرائيل في حاجة إلى دولة فلسطينية»، نشرها في مجلّة مانيير دوفوار، التي تصدر عن مؤسّسة لوموند الفرنسية الشهيرة. وما يلفت الانتباه في قراءة هذا المقال، المُركّز والبراغماتي، هو أن بيريز استهلّ كلامه بالرجوع إلى الخطأ القاتل الذي سقط فيه تيودور هرتزل، مؤسّس الحركة الصهيونية، عندما قال: «شعب بلا أرض يبحث عن أرض بلا شعب»، ولم يكن واعياً ومدركاً لوجود شعب عربي في فلسطين، ولم يكن ليتصوره في المستقبل.

واستطرد بيريز موضّحاً أن شعب إسرائيل كان فاقداً للأمل تقريباً. لكنّه اجتمع ولمّ الشمل من أجل أن ينهض من جديد. عاد إلى وطنه التاريخي وضخّ فيه نَفَس حياة جديدة، وحوّل اللغة القديمة التاريخية لغة حيّة. خرج منتصراً من خمس حروب رغم قلّة عدده وعدّته. خلق أشكالاً جديدة للحياة الاجتماعية؛ كيبوتسات أو مدن التنمية، وطوّر دولة حيث الحرّيات الديمقراطية مضمونة ومصانة حتى في حالة الحرب. شيّد نظاماً اقتصادياً مستقلاً، ومنظومة تربوية جذّابة وقوية، وأقام الصناعة وطوّر الفلاحة والخدمات. تفوّقت، حتى على تلك الموجودة في الدول الأكثر تقدماً.

لكن الهدف المركزي والأساس لم يحقّق، حسب بيريز، ويتمثّل في السلام الشامل مع الجيران العرب. لم يحلّ المشكل الفلسطيني. وعدم حلّ المسألة الفلسطينية يهدّد بإشعال حرائقَ وحروب تتجاوز الأبعاد الجغرافية لهذه المشكلة، بسبب تاريخها وقربها من الدول العربية، ووجود «جالية» فلسطينية مهمّة داخل إسرائيل. ويقول (في المقال نفسه): «في أوسلو بدأنا مصالحة فلسطينية إسرائيلية خلافاً لمعاهدة كامب ديفيد مع مصر أو اتفاق وادي عربة مع الأردن. إن الاتفاقات مع الفلسطينيين تعكس طابعاً آخرَ. في أوسلو توافقنا على آلية للوصول إلى السلام. وتقرّر الشروع في مصالحات حقيقية مع الفلسطينيين. وهؤلاء سيربحون الاعتراف بكرامتهم الوطنية. وإسرائيل ستتحرّر من عبء أخلاقي كان يثقل ضميرها التاريخي؛ لن تتحكّم قطعاً في مصير وقدر شعب آخر. وهو ما كان يخالف التصوّر التاريخي الإسرائيلي الذي كان سبباً في ثورة الشعب الفلسطيني».

ويؤكّد بيريز في مقاله: «في الواقع، لكي تظلّ إسرائيل دولة يهودية على المستوى الديمغرافي والأخلاقي، فإنها في حاجة إلى وجود دولة فلسطينية. اليوم هناك نحو 5 ملايين يهودي ونحو 4 ملايين عربي يعيشون بين المتوسّط والأردن. ومن دون هاتَين الدولتَين المنفصلتَين، فإن دولة واحدة لهُويَّتَين ولشعبَين، ستكون مبعث إحباط وخيبة أمل وغياب الثقة، وستظلّ إسرائيل دولة مسلّحة في مواجهة الفلسطينيين. كما أن تقسيم الأراضي بين الشعبين غاية في التعقيد، لأن المساحة ما بين المتوسّط والأردن تصل 24000 كيلومترٍ مربّعٍ وستتضاعف ساكنة المنطقة. نصفها يهودي ونصفها عربي». فلضمان مستقبل «عادل ومنصف»، يتعيّن إنشاء «دولتَين واقتصاد عصري يتأسّس على قاعدة تعاون بين دولتَين منفصلتَين مستقلتَين. إنه من مصلحة إسرائيل أن تكون الدولة الفلسطينية عصرية ديمقراطية وتعيش في الرفاهية».

واعتبر بيريز أن مسألة الحدود وطبيعتها تطرح نفسها. لكنّ الحدود بين الدول في وقتنا الراهن فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها، لأن الحدود «لا يمكن أن تحمينا من التدفّقات الاقتصادية، خاصّة في زمن أصبح فيه الاقتصاد معولماً وقائماً على العلم والتكنولوجيا، ولم يعد يحمل الصبغة الوطنية. فالأسواق أصبحت أكثرَ أهمّية من الدول. كما أن الحدود ليست قادرة على وقف هجوم مسلّح، لأنه لا الصواريخ ولا الإرهاب يكترثان بالحدود. لذلك لا يجب تلغيم الحدود، أو أن تتحوّل مصدرَ قلاقل ومشاكل. بل يجب تحويلها فرصاً وإمكاناتٍ للتعاون، كأن تقام فيها مطارات وفنادق ومناطق صناعية وفضاءات للترفيه».

إن اللقاء بين الشعوب هو «أفضل وسيلة للتعويض عن احتمال مواجهة بين جيشين... السلام يقتضي أن نضع حدّاً لتاريخ كُتب بمداد أحمر من أجل كتابة تاريخ جديد بمداد أخضر... يجب أن نصحّح الخطأ الذي ارتكبناه. عندما لم نأخذ في الحسبان وجود شعب آخر».

ما ورد على لسان شمعون بيريز، يتناقض جوهرياً مع ما يؤمن به رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، الذي يقود حكومة متشبّعة بثقافة التطرّف والحقد والانتقام ورفض الآخر، والعمل بالوسائل كلّها لمحوه واقتلاعه من أرضه. حكومة معظم أعضائها يتبنّون مواقفَ وآراءَ مستوحاة من التوراة والأساطير والسرديات، التي تضع الفلسطيني في موقع العدوّ والوحش الذي يجب قتله.

عندما صار نتنياهو رئيساً للوزراء في عام 1996، أوقف المفاوضات، وأجهض اتفاق أوسلو (1993) رغم علّاته، واختار سياسة الإغلاق والحصار والتوسّع والاستيطان. ما ضاعف من حدّة التوتّر واحتقان الأوضاع. كثّف من توطين اليهود في القدس، ومارس سياسة الإذلال والإهانة والقمع تجاه الفلسطينيين. وها هو يعيد واقعة النكبة بالإبادة الجماعية، والتهجير، والعقاب، والانتقام، والتطهير العرقي والديمغرافي. وما يقوم به نتنياهو حالياً، ليس غريباً، بل هو تطوّر لمسار مضطرب ومليء بالعقد والأوهام والخرافات. وفي هذا السياق يذكر الصحافي الإسرائيلي، أوري أفنيري، أن معظم زملاء نتنياهو يتهمونه بالكذب. وكلّما سوّى مشكلة خلق مشكلتَين، وهذا راجع إلى محدودية تجربته، وغياب التبصّر السياسي وبُعد النظر لديه. مناوراته كلّها محسوبة للوصول إلى هدفه، فقد دمّر منطق وأساس مفاوضات السلام للإبقاء على المراقبة والتحكّم في الأراضي المحتلّة في غزّة والضفة الغربية والقدس، مع حرصه على عدم تحمّل المسؤولية في هذا كلّه. إسرائيل يقودها شخص يملك سلطة شبه ديكتاتورية تحيط به مجموعة صغيرة من المساعدين المافياويين، هدفهم أن يبقوا خالدين في السلطة، وملتصقين في الكراسي، مع ضمان انتخابهم. لقد استفاد من التضامن بين المجموعات العرقية، ومن مشاعر الانتماء العرقي والمعتقدات الدينية.

فهل هذه الفوضى كانت ضرورية؟ وهل هذه الجبهات المشتعلة كلّها، والحرائق الزاحفة، والمجازر الوحشية، والمحرقات الهمجية، كان لا بدّ منها ليحقّق نتنياهو رغبته في إعادة تشكيل الشرق الأوسط؟

نستحضر هنا لحظة العجز المذهل للولايات المتحدة، فواشنطن هي الحليف الأقرب (والموثوق به) إلى إسرائيل، يمدّها بلا حدود ولا حرج أخلاقي بالأسلحة من مختلف الأحجام والأنواع، آخرها منظومة «ثاد». وهذا الموقع المتميّز لإسرائيل، كان من المفروض أن يجعل من الولايات المتحدة لاعباً دولياً قادراً على رسم الخطوط الحمراء وفرض احترامها وعدم تخطّيها. لكن يظهر أن المناخ السياسي الأميركي ساهم إلى حدّ بعيد في تغوّل وغرور نتنياهو، فتضخّم لديه جنون العظمة، وبات يرى في نفسه ملك ملوك إسرائيل. ومنذ انسحاب جو بايدن من سباق الرئاسيات، بدا أشبه ببطّة عرجاء لا تجدي نفعاً، ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، كثّف زياراته إلى إسرائيل، وصلت أكثر من 10 زيارات، لكنّها لم تسفر عن أي شيء، لأن نتنياهو عرف كيف يلعب على حبل الانتخابات، وكيف يقطف الثمار من شتّى المعسكرات والمؤسّسات الأميركية، فاقتنع أن بمقدوره أن يحرق المنطقة، ويضم ما يشاء من الأراضي، مستلهماً في غزواته العسكرية التوسّعية تراثَ مؤسّسي الصهيونية. علماً أن الإرهاب هو جزء من عقيدة هذه الحركة وأداتها الرئيسية في تحقيق أهدافها، فقد كتب تيودور هرتزل (أبو الصهيونية) في كتابه «الدولة اليهودية» فقال: «لنفترض أننا نريد أن نطهّر بلداً من الوحوش الضارية. طبعاً لن نحمل القوس والرمح ونذهب فرادى في أثر الدببة، كما كان الأسلوب في القرن الخامس عشر في أوروبا، بل سننظّم حملة صيد جماعية ضخمة ومجهّزة، ونطرد الحيوانات، ونرمي في وسطهم القنابل شديدة الانفجار». هكذا تصوّر هرتزل بناء الدولة اليهودية بالسلاح والعنف الجماعي المنظّم وغير المبرّر أخلاقياً وقانونياً.

> أسهم المناخ السياسي الأميركي في تغوّل وغرور نتنياهو، فتضخّم لديه جنون العظمة، وبات يرى في نفسه ملك ملوك إسرائيل

(إعلامي مغربي)

إيران من «حرب الفراولة» إلى «البينغ بونغ»

زياد بركات

في فيلمه «حرب الفراولة» (1994)، يقارب خيري بشارة، صاحب التحفة السينمائية «الطوق والإسورة»، مفهوم السعادة على نحو مختلف، ما يقتضي منه اختباره، وهو يتطلّب (في الفيلم) تغيير قواعد اللعبة، والعبث بما هو قارّ ونهائي في حياة الآخرين، أو سلب الآخرين حياتهم ليحظى القوي والثري بالسعادة، التي تظل رغم ذلك نائية. المقال سياسي، ولكن لا بأس أن نعرف أنه يدور حول فراولة (يسرا)، الأرملة الفقيرة، التي تبيع الورد في الشوارع لتعيل نجلها الوحيد، وحمامة (محمود حميدة) بائع التفّاح، الفقير أيضاً، لكن الغني بحبّه لفراولة وحبّها له، وكيف أن حياتهما تنقلب رأساً على عقب عندما يدخل أحد الأثرياء حياتهما، بل يسطو عليهما. يفعل ذلك، بتغيير قواعد اللعبة؛ الفقير قد يصبح غنياً إذا خضع لإرادة الغني بإدخال تغييرات في حياته، فيظنّ الفقير أن المال سيحقّق له السعادة، ويظنّ الغني أن التغيير باهظ الثمن قد يجلبها إليه أيضاً. يقترح الغني (سامي العدل) على حمامة أن يرافقه في حياته، ولا يعصي له أمراً، في مقابل شقّةٍ ومبلغ كبير من المال. ومع بدء اللعبة تتغيّر حياة حمامة وفراولة تماماً، ويخسران ولا يربح الثري، فمن لا يتحكّم في قراره وحياته سيكون فريسةً سهلةً لمن يدفع (أو الأقوى).

على نحو ما، يبدو الفيلم تنويعاً على الفيلم الأميركي «عرض بذيء»، الذي أنتج قبله (1993)، وهو من بطولة روبرت ريدفورد (الثري) وديمي مور (لنقل إنها فراولة) في بداية صعودها الجماهيري، ووودي هارلسون (ولنقل إنه حمامة)؛ ثري يُعجَب بامرأة جميلة فيقترح على الزوج الذي يعاني وزوجته من ضائقة مالية خانقة «استعارة» زوجته لليلة واحدة في مقابل مليون دولار، وعندما يوافقان بعد تردّد تبدأ حياتهما بالتفكّك، فأيّ قواعدَ جديدةٍ للعبة لا تقوم إلا على تفكيك سابقاتها وإنتاج معادلات جديدة، قاهرة، تتعذّر معها العودة إلى ما قبلها، والسعادة مفهوم غامض، لا يُمسَك ولا يُحكَم بعنصر (المال) من دون غيره.

هل قلتُ «لعبة» فيما سبق؟ ... نعم، فلنتحدّث إذاً عن لعبة البينغ بونغ (كرة الطاولة)، التي مهّدت لتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. ... كانت السبعينيات ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكانت الولايات المتحدة في عهد نيكسون تطوّر قواعدَ اللعبة أو تتحكّم فيها أو تأمل بذلك لهزيمة الاتحاد السوفييتي، وكان مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، هنري كيسنجر، عندما أُقيمت البطولة الدولية لكرة الطاولة في اليابان (1971)، وبدت الأمور محكومةً بالصدفة. يصافح اللاعب الصيني تشوانغ تسه دونغ نظيره الأميركي غيل كوهين، وتتطوّر المصافحة إلى تصريح الفريق الأميركي برغبته في زيارة الصين بعد انتهاء البطولة، فيعلن الزعيم الصيني ماو تسي تونغ موافقته فوراً، وما هو إلا أسبوع حتى يكون رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي مستقبلاً الفريق الأميركي في قاعة الشعب الكُبرى في بكّين، ولا أعرف معنى إصرار بعض وسائل الإعلام على لفظها «بيجين». كأن هناك فرقاً؟ ... ويقول لأعضاء الفريق إنكم فتحتم باباً جديداً للعلاقات بين شعبي البلدين.

لنقل إننا نلعب كرة الطاولة الآن. بكين ضربت الكرة الصغيرة إلى المربع الصغير المخصّص للخصم، وعلى اللاعب الأميركي أن يردّ الكرة، وهكذا. يزور كيسنجر (توفي العام الماضي عن مائة عام) الصين سرّاً، ولاحقاً تلبيةً لدعوة من رئيس الوزراء الصيني، وصولاً إلى إعلان شنغهاي (1972)، الذي فتح الباب لتطبيع العلاقات بين البلدين بعد قطيعة استمرّت نحو عقدَين. ما فعلته دبلوماسية البيغ بونغ هنا أنها عزلت الصين عن الاتحاد السوفييتي، ففكّكت العلاقة بين فراولة وحمامة في «حرب الفراولة»، وبدلاً من وقوف الطرفَين معاً ضدّ المعسكر الغربي، دخلا صراعاً صامتاً بين نموذجَين لتحقيق الاشتراكية في المعسكر الشرقي السعيد.

هذه الحرب الغربية على فلسطين

محمد أحمد بنّيس

لا يلوح في الأفق أيّ مؤشر بشأن وقف إطلاق النار، ووضع حدّ للمقتلة المفتوحة في قطاع غزّة منذ أكثر من سنة. ومن الواضح أن حكومة بنيامين نتنياهو تدرك أن هناك ضوءاً أخضرَ غربياً لمواصلة حربها على الفلسطينيين والقضاء على ما تبقّى من مظاهر الحياة في القطاع المنكوب، بما يعني بالضرورة، قطع الطريق على أيّ إمكانية لتحويل الوعي الشعبي المتنامي في العالم بشرعية النضال الفلسطيني مبادراتٍ دوليةً تتغيّا تحقيق الحدّ الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

تقدّم الدول الغربية الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) الغطاءَ السياسي لهذه الحرب القذرة، أولاً بتعطيلها نظام الأمم المتحدة بآليتَيه السياسية (مجلس الأمن الدولي) والقانونية (محكمة العدل الدولية)، لأجل تجنّب أيّ وقف لإطلاق النار، يمنح المقاومة هامشاً لاستخلاص ما تراه عائداً سياسياً من «طوفان الأقصى»، وثانياً بتغذيتها آلةَ القتل الإسرائيلية بتقديم الدعم العسكري واللوجيستي والسياسي لدولة الاحتلال، حتى تحافظ على تفوّقها العسكري والتكنولوجي في مواجهة محيط عربي (شعبيٍّ بالطبع) معادٍ لنزعتها التوسعّية والاستيطانية. وهو ما يعني أن المشروع الصهيوني، في حقيقته، ليس إلا الحلقة الأكثر وحشيةً في المشاريع الاستعمارية الغربية التي يُفترض أنها تفكّكت، أو على الأقلّ تراجعت، بحصول البلاد العربية على استقلالاتها (المنقوصة) في منتصف القرن الماضي. هذه الاستقلالات، وإن كانت قد فتحت المجال أمام تأسيس الدولة الوطنية، وتشكُّل الوطنيات العربية (القطرية)، إلّا أنها أبقت على مظاهر التبعية للدول الاستعمارية. بيد أن ذلك لم يكن كافياً، في ظلّ التدافع الاجتماعي والسياسي الذي شهدته بلدان عربية بين القوى المحافظة الحاكمة، والقوى التقدّمية (الثورية) التي وجدت في الجيوش وسيلةً لتحقيق تطلّعاتها الاجتماعية والسياسية. فكان تأسيس كيان هجين جزءاً من منظومة استعمارية غربية متكاملة توخّت الهيمنة السياسية والاقتصادية على بلدان المنطقة، حتى مع حصولها على استقلالاتها، وفق تقسيم يفصل بين مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية في الغرب، وبلدان تابعة ومستهلكة في الجنوب؛ هذا الجنوب الذي لا تتحقّق الهيمنةُ على مقدراته وثرواته، من دون شلّ المنطقة العربية، بخلق هذا الكيان في قلبها، ومدّه بكل مقوّمات القوة.

تبدو حرب الإبادة في قطاع غزّة محطّةً مفصليةً في هذه المعادلة الاستعمارية؛ فقد أعاد ما حدث، منذ السابع من أكتوبر (2023) إلى الآن، الصراع إلى جذوره التاريخية التي تعود إلى بداية القرن المنصرم، وكشف أمام الرأي العام الغربي (وهذا هو الأخطر بالنسبة للغرب وإسرائيل) الطبيعةَ الاستيطانيةَ والاستعمارية لدولة الاحتلال وازدواجيةَ المعايير الغربية تجاه قضايا الديموقراطية والحقوق والحرّيات، كما كشف أيضاً عجز النظام الدولي عن الانتصار لضحايا العدوان الإسرائيلي، أنهم فقط يمثلون الحلقة الأضعف في الصراع؛ وبذلك يصبح عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى تكلفةً أخلاقيةً وإنسانيةً كُبرى ينبغي تحمّلها لأجل الحفاظ على أمن إسرائيل وضرب مصادر تهديد أمنها واستقرارها.

ليس المشروع الصهيوني، في تشكّله وتطوّره، إلّا امتداداً طبيعياً لخطاب الهيمنة الاستعماري الاستيطاني (الغربي) بتجلّياته كلّها، السياسية والاقتصادية والثقافية. وهو الخطاب الذي ينطلق من بديهية أن تحقيق هذه الهيمنة يقتضي القضاء على الشعوب الأصلية، واستئصالها من الأرض التي تشكّل محور هُويَّاتها. من هنا، يصبح صمت الدول الغربية الكُبرى على الإبادة الجماعية في غزّة إقراراً بـ«ضرورتها»، حتى تُهيمن السردية الإسرائيلية في مواجهة سردية أصحاب الأرض. وفي المقابل، يمثّل صمود المقاومة الفلسطينية صمودَ مشاريع التحرّر الوطني كلّها، التي تجابه الاستعمار الجديد الذي تقوده الدول الغربية الكُبرى، بزعامة الولايات المتحدة، والمؤسّساتُ المالية الدولية، في سعيها لنهب ثروات الشعوب ومقدراتها، بتواطؤ مع النُخَب المحلّية الحاكمة.

إسرائيل بعد 30 عاماً على السلام مع الأردن

أمجد أحمد جبريل

حلّت الذكرى الثلاثون لاتفاقية وادي عربة الأردنية الإسرائيلية (1994/10/26)، بعد مرور أكثر من عام على حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزّة، التي عكست مجرياتها (ولا تزال) احتمال حصول تغيّر جذري في البيئة الاستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي، على نحو يطرح تساؤلاتٍ مشروعة عن معنى اتفاقيات التسوية العربية مع إسرائيل، في ضوء ما كشفته الحرب من رفض إسرائيل، دولةً وجيشاً ومؤسّساتٍ، التزام أيّ مضمون حقيقي للاتفاقات، أو لقرارات الشرعية الدولية، فضلاً عن أحكام القانون الدولي الإنساني، خصوصاً ما يتعلّق بحماية المدنيين والممتلكات والأعيان المدنية في زمن الحرب.

وفي سياق تحليل مآلات معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، في ضوء مشاهد حروب غزّة والضفة الغربية ولبنان، ومتغيّرات السياسة الإسرائيلية خصوصاً، ومستجدّات البيئة الاستراتيجية للصراع العربي عموماً، ثمّة ثلاث ملاحظات؛ أولاها نكوص/ارتداد الحكومات الإسرائيلية، عن جوهر فكرة التسوية مع الفلسطينيين والعرب، وانتهاء سياسات «التسوية»/«التهدئة التكتيكية»، التي لجأت إليها حكومة حزب العمل الإسرائيلي، برئاسة إسحاق رابين (1992- 1995)، بغية الالتفاف على تداعيات الانتفاضة الفلسطينية 1987، وتوظيف نتائج التشرذم العربي بعد أزمة الغزو العراقي للكويت 1990 /1991، ثمّ انطلاق عملية مدريد 1991.

وعلى الرغم من توقيع حكومة رابين اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية (1993/9/13)، ثمّ اتفاقية وادي عربة مع الأردن (1994/10/26)، ثمّ الانخراط في مؤتمرات التطبيع الاقتصادي الشرق أوسطية (في الدار البيضاء 1994، ثمّ عمّان 1995... إلخ)، فإن ذلك لم يرقَ إلى مستوى تغيير «توجّهات» السياسة الخارجية (Foreign Policy Orientation)، نحو التسوية أو السلام مع العرب، بمقدار ما عكس «تكيّفاً»/«توظيفاً» براغماتياً، من أميركا وإسرائيل، لحالة الضعف العربي المزمن؛ إذ يعكس كتاب ثعلب السياسة الإسرائيلية، شمعون بيريز، عن «الشرق الأوسط الجديد»، الفكر الأميركي/الإسرائيلي، والتصوّرات الاستراتيجية لشكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الغزو العراقي للكويت؛ إذ برزت آنذاك فِكَر «أحقية» إسرائيل بقيادة المنطقة بأدوات القوة الناعمة (التفوق التقني والتجارة والاقتصاد والدبلوماسية والتطبيع الدبلوماسي... إلخ) على حساب العرب وبأموالهم، تحت عنوان «ثقافة السلام»، (تقديم القيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والازدهار والتعاون المشترك، وتأخير قيم المقاومة واستعادة الحقوق، ليصبح التعاون السياسي والاقتصادي مع إسرائيل سبيلاً إلى التنمية، والتخلّي عن الثوابت السياسية العربية، نوعاً من «الواقعية السياسية»).

تتعلّق الملاحظة الثانية بتكرار أزمات العلاقات الأردنية الإسرائيلية، على نحو يكشف محدودية نجاح فكرة التسوية في المسارات الفلسطينية واللبنانية والسورية والأردنية، التي ترتبط بمطامع المشروع الصهيوني في الأرض والسيادة والثروات وموارد المياه، فضلاً عن سرقة التراث واختلاق التاريخ وتزييف هُويَّة المنطقة لإثبات «حقّ إسرائيل في فلسطين»، علماً أن «النجاح النسبي» في مسار «السلام البارد» بين مصر وإسرائيل، يشكّل «استثناءً مؤقّتاً» بالنسبة إلى مسار العلاقات الإسرائيلية الرسمية مع دول جوار فلسطين «دول الطوق»، وربّما يؤول في سنوات معدودات، إلى الصراع مجدّداً، بسبب تداعيات تصاعد عدوانية إسرائيل تجاه فلسطين وإقليم الشرق الأوسط إجمالاً.

> جوهر الفكر الصهيوني يكشف أن إسرائيل لا تريد السلام، ولا تلتزم بأيّ اتفاقات مع العرب، إلا في إطار تكتيكي
>
> بوسع عمّان موازنة الضغوط الخارجية بتعزيز الجبهة الداخلية ورفع سقف الحرّيات، وتوسيع شبكة التحالفات الإقليمية والدولية

وعلى الرغم من رغبة عمّان في تجنّب الانخراط في صراع عسكري مع إسرائيل، واختيار الأردن السير في ركاب سياسات الصف العربي تجاه إسرائيل (حرباً أو سلماً)، فإن جوهر الفكر الصهيوني، يكشف أن إسرائيل لا تريد السلام (أو الحلول الوسط)، ولا تلتزم بأيّ اتفاقات مع العرب، إلا في إطار تكتيكي؛ إذ وظّفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ثلاث أدوات في هذا الإطار؛ المماطلة والتسويف (تصريح رابين بأنه «لا مواعيد مقدّسة في التنفيذ»)؛ «تفريغ» الاتفاقات من مضمونها، وتجزئتها وإعادة التفاوض حول ما تمّ الاتفاق عليه (برتوكول الخليل 1997، واتفاق واي بلانتيشين 1998، مثالين)؛ إعادة تفسير الاتفاقيات وتغيير الحقائق وموازين القوى في الأرض، على نحو يؤكّد مسائل «محورية الأمن الإسرائيلي» في الاتفاقيات كلّها، على نحو يكاد يُلغي الطرف الفلسطيني وحقوقه عملياً (مثل حقّ إسرائيل في «المطاردة الحثيثة» للإرهابيين في أراضي الحكم الذاتي)، وكذلك قوة إسرائيل وتفوّقها الكاسح، وأخيراً توطيد التحالفات الإسرائيلية الدولية، لا سيّما مع الولايات المتحدة بوصفها «الضمانات الحقيقية» لاستمرار إسرائيل وأمنها، بغضّ النظر عن اتفاقيات السلام مع العرب.

ويلاحظ في هذا السياق أن بروز شخصية زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو (وصل السلطة المرّة الأولى في مايو/ أيّار 1996) هي علامة دالّة على تصاعد ثلاث أزمات في العلاقات الأردنية الإسرائيلية (أزمة افتتاح نفق البراق أسفل المسجد الأقصى 1996/9/25. مشروع مستوطنة هار حوما على جبل أبو غنيم في القدس ربيع 1997. تورّط الموساد الإسرائيلي في محاولة اغتيال خالد مشعل، رئيس الدائرة السياسية لحركة حماس في عمّان 1997/9/25).

وعلى الرغم من ذلك، فإن ثلاثة عوامل تلعب دوراً محورياً في تصعيد أزمات العلاقات الأردنية الإسرائيلية، أولها الأطماع الصهيونية القديمة/الجديدة في ابتلاع مدينة القدس بكاملها، واحتكارها السيادة اليهودية المطلقة، وإنكار أيّ وصاية هاشمية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في القدس. وثانيها بنية المشروع الصهيوني الفكرية، وسياساته، وطبيعة المجتمع الإسرائيلي، التي تعكس جميعاً نظرة «استعلائية/عنصرية» تجاه العرب، وتشرعن «العنف» و«الإبادة» و«التهجير» وترحيل الشعب الفلسطيني، من أرضه إلى الأردن أو «الوطن البديل». ثالثها مركزية «الأمن المطلق» في السياسات الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، يرى عزمي بشارة، في كتابه «من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية» (دار الشروق، القاهرة، 2005)، أن «التوجّه الأمني الإسرائيلي يقوم على أن العرب لم يسلّموا بوجود إسرائيل، وبالتالي فإن هناك حاجةً دائمةً لإقناعهم بالحرب، أو على الأقلّ للاستمرار في استخدام القوة؛ فلا خيار أمام إسرائيل سوى أن تكون في حالة تأهّب كامل للحرب، وأن تخوض الحرب إذا لزم الأمر لإجهاض أيّ مخطّط عربي لشنّ الحرب؛ فالنزعة الأمنية الإسرائيلية تعني هيمنة القيم العسكرية على الحياة السياسية والاقتصادية في إسرائيل، وهي تمثّل جزءاً من عملية بناء الأمّة».

واستطراداً، فقد أدّى صعود تيّار «الصهيونية الجديدة»، ذي الطابع القومي/الديني، منذ مطلع الألفية الثالثة، إلى إعادة تعريف الصراع مع الفلسطينيين بأنه «صراع وجودي بلا حلّ»؛ على نحو ما تجلّى في عدة محطّات سابقة؛ بداية من قمع انتفاضة الأقصى 2000، ثمّ اجتياح الضفة الغربية ربيع 2002، ثمّ العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006، وانتهاءً بسلسلة الحروب على قطاع غزة (2008-2009، 2012، 2014، 2021، 2023-2024)، التي كشفت جميعها استمرار المشروع الصهيوني في ممارسة «الحدّ الأقصى» من العنف ضدّ المدنيين الفلسطينيين، بغية تدمير المقوّمات المجتمعية الفلسطينية (القرى والمدن والبيوت والبنى التحتية والاقتصاد والثقافة)، فضلاً عن التدمير المنهجي للهُويَّة السياسية الفلسطينية، ما يؤكّد حاجة صانع القرار العربي لإدراك تأثير صعود تيّار «الصهيونية الجديدة» على سياسة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني والعالم العربي عموماً؛ ما يعني بالتالي نهاية «حلّ الدولتين»، ونكوص إسرائيل عن فكرة التسوية (كما سلف القول)، وتصاعد احتمالات توسيع العدوان الإسرائيلي على لبنان وسورية، وربّما دول أخرى أبعد، وتصاعد نزعات الانتقام/القَبَلية/اللاعقلانية في السياسة الإسرائيلية إجمالاً.

ويبدو في هذا السياق، كأنّ المشروع الصهيوني يعود سيرته العنيفة الأولى، ما يعني «انحسار» التيّار الصهيوني الوسطي، الذي حافظ على التوازن الداخلي في الحركة الصهيونية، وسمح لها بادّعاء «الاعتدال» على المستويات السياسية والدبلوماسية والأخلاقية، ما يؤدّي في المحصّلة إلى نتيجتَين؛ إحداهما استشراء ظواهر فكرية متطرّفة (مثل العنصرية الثقافية، وتصاعد التمييز ضدّ فلسطينيي 48، وتفاقم جرائم المستوطنين في الضفة الغربية). والأخرى إظهار المعالم الكولونيالية للواقع الإسرائيلي، وسحب أيّ شرعية منه في أعين بعض أوساط المجتمع الإسرائيلي، فضلاً عن الجهات الخارجية الداعمة لإسرائيل.

تتعلّق الملاحظة الثالثة بالخيارات المتاحة لعمّان، في ظلّ ضعف المواقف الرسمية العربية من حرب غزّة، واحتمال بروز أدوار مصر والإمارات والسعودية في مرحلة ترتيبات «اليوم التالي» في قطاع غزّة (على حساب عمّان). وعلى الرغم من تصاعد التحدّي الإسرائيلي باطراد، بسبب وجود جهات في اليمين الإسرائيلي، مثل روني مزراحي، رجل الأعمال وممثّل اتحادات النقابات في المقاولات، تعمل ليل نهار، على سياسة تصدير الأزمات الداخلية الإسرائيلية للأردن ولبنان والمحيط العربي إجمالاً، فإن بوسع عمّان موازنة الضغوط الخارجية عبر اللجوء إلى خيارين. أحدهما تكتيل الجبهة الداخلية وتعزيز تماسكها، عبر رفع سقف الحرّيات، وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية، لا سيّما ما يتعلّق بتقييد الحرّيات والاعتقالات للصحافيين والناشطين، التي استهدفت مُنتقدي استمرار التطبيع مع إسرائيل والمُتضامنين مع غزّة وفلسطين، والآخر الانفتاح على تركيا وإيران والهند والصين وروسيا وجنوب أفريقيا والبرازيل... إلخ، أقلّه لموازنة التهديدات الإسرائيلية، وتوسيع شبكة التحالفات الإقليمية والدولية للأردن، على نحو يُعزّز أمن البلاد واستقرارها.

وإلى ذلك، سيستفيد الأردن كلما عزّز علاقاته السياسية مع حركات المقاومة الفلسطينية، لا سيما «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، التي يصعب تجاهل دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصاً إذا نجحت في التأثير في المواقف المصرية والعربية والإقليمية الرسمية من تصاعد العدوانية الإسرائيلية تجاه المنطقة، كما تكشفه عودة سيناريوهات تهجير الفلسطينيين واللبنانيين إلى واجهة المشهد، بالتوازي مع إمكانية الاستفادة من وجود أصوات وقوى إقليمية ودولية تعارض السياسات الإسرائيلية، التي قد تدفع إقليم الشرق الأوسط إلى «هاوية سحيقة» من الصراعات والحروب والفوضى، خصوصاً إذا نجح المرشّح الجمهوري، دونالد ترامب، في العودة إلى سدّة البيت الأبيض، في الانتخابات الأميركية الوشيكة.

(باحث فسطيني في إسطنبول)

كيف سيكون «اليوم التالي» بعد الحرب؟

دلال البزري

المجيب بسرعة عن السؤال: «كيف سيكون اليوم التالي للحرب الإسرائيلية على لبنان؟»، سيقع في معضلة مفادها: هل نسارع إلى التفاؤل بأننا سنتخلّص من هيمنة حزب الله، ويدخل لبنان في السلام والازدهار؟ وعلى أيّ أكتاف سيحمل هذان؛ السلام والازدهار؟

والمعضلة ليست فلسفيةً مُجرَّدةً. إنها تعني خصوم الحزب وأعداء إسرائيل، فهم من ناحية يريدون نهاية لهيمنة هذا الحزب على لبنان، ولكنّهم، في الوقت نفسه، يرعبهم أن تكون نهايته بيد إسرائيل. ليس لأنها إسرائيل وحسب، وليس لأنها يد أجنبية («مُحرِّرة»)، قتلاً وغزواً وتدميراً بدعم من أكثر الدول تسلّحاً، ولا لأنها تعيدنا إلى 2003، عندما «حرّرت» أميركا العراق من الديكتاتور صدّام حسين، ودخل معارضوه بغداد على ظهر الدبابات الأميركية، فصار العراق مشاعاً لإيران، ودخل في طور الاحتلالَين، الأميركي والإيراني. والتاريخ يضجّ بأنواع من «التحرير» كهذا.

ونحن على ظهر دبابة إسرائيلية نتوهّم أننا سنتحرّر بالمطلق، طالما أننا سنتحرّر من حزب الله. هذا يدلّل على كثرة ما عذّبنا هذا الحزب، ولكنّه أيضا يدلّل على استعجالنا. وهو استعجال مفهوم، يضغط من أجله الجحيم الناري الذي وضع الحزبُ لبنانَ فيه الآن، لكنّه ينطوي أيضاً على أوهام الحرّية المُبهجة التي سنتمتّع بها بعد رحيل الحزب من المشهد. نحن لا نريد حزب الله، ولا نريد أيضاً التخلّص من هيمنته بقوة غير قوتنا، ولكنّنا أخفقنا في ذلك طوال السنوات السابقة. وفي الآن عينه، لسنا أبداً سعداءَ بأن تكون إسرائيل هي التي «تُحرِّرنا» منه، فالحرّية هي من صنع أصحابها. هي عملية طويلة، مسار طويل ومتعرج، وهي دائماً ملغومةٌ إذا

> أن يكون «مُحرِّرك» إسرائيل بالذات، فذلك ما يقيم محلّاً للقهر السافر، النقيض الصريح للحرّية
>
> هل نتلو الطبائع الإسرائيلية المُتجدِّدة كلّها لندرك أن تحريرها لنا من قبضة حزب الله لن يكون مشواراً ممتعاً لنا، ولا سيادةً وطنيةً؟

كانت تُقدَّم لك من طرف لا تعنيه حرّيتك، إنما حرّرك من أجل غاية في نفسه، مصلحة ما، طمع ما؛ أرض، ثروة، مجال حيوي، سلطة «ناعمة»... أمّا أن يكون «مُحرِّرك» هو إسرائيل بالذات، فذلك ما يقيم محلّاً للقهر السافر، النقيض الصريح للحرّية.

كان الاعتماد على إيران لإنقاذ حزب الله بعدما تراخت في إنقاذ غزّة. إيران الآن حُيّدت، وفي الأصل لم تشتبك مع إسرائيل إلّا بعد اغتيال إسماعيل هنيّة في أراضيها؛ أي بعدما انتُهك أمنها، وسيادتها. والاثنان، الأمن والسيادة، هما حجر الزاوية في حكمها. وقد أعانتها أميركا في ذلك، بأن لجمت إسرائيل عن ضربها في العمق، أو بالطريقة التي تعتمدها في لبنان وغزّة والضفة الغربية. ولم تلجمها أميركا في هذه البقع الثلاث. وتبرّؤ إيران من استهداف منزل بنيامين نتنياهو، وإعلان حزب الله مسؤوليته عن العملية، يلخّص أبرز معالم هذه السياسة الإيرانية، القائمة على «الأذرع». مع استثناء «العمق» السوري، وصمته المدوّي في هذه الحرب.

حسناً، ما الثمن الذي سندفعه بعد نهاية هذه المعارك، وخسارة حزب الله سلاحه، وبعدما تصبح حدود إسرائيل الشمالية آمنةً لسكّانها كما وعد قادتها؟... هذا هو «اليوم التالي»، وتكون الطريق سالكةً أمام المتفائلين بأنهم أصبحوا الآن بصدد العودة إلى الحياة الطبيعية؛ لبنان ذو سيادة، برئيس جمهورية وحكومة وبرلمان، ومجالس بلدية، وعودة النازحين إلى ديارهم. فهل يكون الأمر بهذه البساطة؟... طبعاً لا، سيكون اليوم التالي محكوماً بما سبقه. الذين قرروا ونفّذوا نيابةً عن غالبية الشعب اللبناني ما كان يتمناه، لن يتركوه في حال سبيله. سوف يملون علينا ما يرونه مناسبا لنا، بحسب مصالحهم، ولا أحد من هذه القوى الكُبرى يعمل ضدّ مصلحته. العمل ضد المصلحة الذاتية من اختصاص شعوبنا، لا حكّامنا الأقرب والأبعد.

إسرائيل لن تحلّ المشكلة الأصلية، المزْمنة، التي اشعلت الحرب، أي حقّ الفلسطينيين بدولة. هي الآن أبعد ما تكون عن هذه الفكرة، تدير فقط رفضها هذه الحقوق بالقوة العسكرية التي تمتلكها، فيما آمال المطالبين بالسلام بين أبنائها تلاشت، وتهجرها غالبية ليبراليها وعلمانييها. كانت الموجة الأولى من هذه الهجرة على أثر مشروع الإصلاح القضائي الذي تقدّم به الائتلاف الديني الحاكم من أجل ضرب استقلال القضاء، وإلحاقه بالحكّام السياسيين، وهو مشروع لم تتوقّف خطاه خلال الحرب على غزّة.

رفض للحقوق مقرون بـ«نصر مطلق» يتوق إليه نتنياهو وصحبه في غزّة، ولا رؤية ولا مشروع، إنما ضبابية، مقصودة ربّما تهيئ لها طلائعُ مستوطنين جُدد، عقدت مؤتمراً في غلاف غزّة شارك فيه وزراءُ كبار في الحكومة، وضعوا الحجر الأساس للمستوطنات المنوي بناؤها في شمال غزّة. وكذلك فعلت المجموعات نفسها بخصوص جنوب لبنان، من دون مؤتمرات، قدّمت مشاريعَ غامضةً واضحةً تقول فيها إن الجنوب اللبناني هو امتداد للجليل، وإنه من العدل أن يُضَمّ إليه. ويمكن القول إن مشاريع الاستيطان في غزّة، متقدّمة على مشاريع الاستيطان في جنوب لبنان. تحت شعار «إنهاء المليشيات اللبنانية والفلسطينية»، يطرح نتانياهو فكرةَ استقدام مليشيات غير إسرائيلية الى غزّة؛ مليشيات أميركية تديرها شركات خاصّة، عملت في العراق وأفغانستان، «تنظّم» الحياة اليومية للغزّيين؛ أي تقهرهم، تتعسف في حقّهم، تسجنهم، تقتلهم، ولا مسؤولية قانونية لإسرائيل في هذه الأعمال.

تخلّت إسرائيل عن «حبّها لحياة مواطنيها»، لا حياتنا فقط، ولم تعد حياة مواطنيها تهمها، بعد الأولوية التي أعطتها للحرب على «حماس» بدل التفاوض معها على الرهائن. ويشهد الأمس القريب على استغنائها عنهم، أحياءً كانوا أم أمواتاً. هي الآن في واحدة من ذروات إسبارطيّتها. كانت دولةً مقاتلةً تصنع السلاح وتورّده لجيش هو من بين الأقوى في العالم، وها هي الآن تتوسّل المزيد من الذخائر، المزيد من التجنيد والتكنولوجيا، المزيد من الحماية الأميركية، في ظلّ تفاقم إعفاء متديّنيها من الخدمة بالمزيد من الاعتراض؛ «هم يصلّون فيعيشون؟ ونحن نقاتل فنموت؟» (شعار المعارضين لإعفاء طلاب المدارس الدينية من الالتحاق بالجيش).

هل نتلو الطبائع الإسرائيلية المُتجدِّدة كلّها لندرك أن تحريرها لنا من قبضة حزب الله لن يكون مشواراً ممتعاً لنا، ولا سيادةً وطنيةً؟ «الحَمَل» الأميركي الذي ساندها طوال حربها علينا، وتوكّله بشؤوننا «ديبلوماسياً»، هل تكون اقتراحاته أو مشاريعه بالإصلاح وبالعودة إلى القانون والمؤسّسات في صالح لبنان واللبنانيين؟... من الآن يمكن الإجابة بالنفي. وما يمكن أن ينضمّ إلى هذه «المشاريع» هو بقاء الجنوب اللبناني تحت السيطرة النارية لإسرائيل، إن لم يكن تحت احتلاله، فلا يعود النازحون إلى ديارهم التي تتجمّع فوقها الخرائب. ساعتها، سيحتاج اللبنانيون إلى نوع آخر من المقاومة، ليست معالمها واضحة الآن، ولكنّ الأرجح أنها لن تقوم على حسابات ضيّقة كمثل أن تستوجب هيمنة طائفة على أخريات. فلبنان جرّب هيمنة الطوائف الكبرى كلّها عليه، الواحدة تلو الأخرى، ولا مرّة نجح بانتشال نفسه من واحدة منها إلا بقوة السلاح.

وهل نتشاءم أقلّ من اللزوم إذا قلنا إن هذا النوع من المقاومة قد يشكّل فاتحة لجميع اللبنانيين على أساس أنهم مواطنون في دولة واحدة، ينتخبون ممثّليهم في دائرة واحدة، وليس على أساس أضيق الانتماءات، الطوائف، التي لم تقم لا سلماً ولا ازدهاراً، بل عقليات ضيّقة، متعصّبة، تحمل المسدّس والكراهية. وأنها، أي هذه المقاومة، تستند إلى قريناتها اللائي تشترك معهن بوحدة المصير، بتشابكه، وباختلاط المصائر؛ أعني الشعبين السوري والفلسطيني.

هنا تتوقّف اليوتوبيا...

(كاتبة لبنانية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads